وزير التربية في حلقة نقـــــــــا

المـدارس الأهليـة لن تكـــــــ

استضافت «الميثاق» الدكتور عبدالسلام الجوفي وزير التربية والتعليم لمناقشة قضية التعليم ضمن الحلقات النقاشية التي تنظمها الصحيفة اسبوعياً.. وقد تطرق وزير التربية للكثير من القضايا التعليمية والتربوية التي تهم الرأي العام.. المساحة التالية فيها من الوضوح والشفافية ما يشبع نهم القارئ وشغف المهتم:

أعدها للنشر/ توفيق الشرعبي- فيصل الحزمي

من 80 طالبة في الصف الأول أساسي لم يتبقَّ إلا 3 طالبات في الثانوية العامة بسبب التسرب

سنتعاقد مع 500 معلمة في المناطق الريفية هذا العام

وظفنا 700 مدرّسة في الجوف ولم يتبقَ منهن سوى 30

□ «محمد أنعم»: بداية نرحب بك معالي الوزير شاكرين تلبيتكم لدعوتنا للناقش معكم قضايا مهمة تتعلق بالتعليم مثل ظهور الشعارات التشطيرية.. وجود أفكار متطرفة وجود تغرير بالشباب.. هل كان هذا يحصل في ظل غياب وزارة التربية أم أن لديكم إجراءات احترازية إزاء ذلك؟

– **الوزير: في البدء أشكركم على دعوتي لحضور هذه الحلقة النقاشية التي تنظمها صحيفة «الميثاق» اسبوعياً والتي خصصتموها لمناقشة أوضاع التعليم.. وحقيقة هذه أول دعوة تأتيني من قبل صحفيين لهم اهتماماتهم في القضايا الوطنية وخصوصاً التعليم.. وهي فرصة انتهزها لتوضيح كثير من القضايا العالقة في هذا المجال، كما أن تلبيتي لدعوتكم هو تقدير لصحيفة «الميثاق» الناطقة باسم المؤتمر الشعبي العام التنظيم الرائد الذي له اسهاماته الكاملة في ترسيخ قيم الولاء الوطني وتحقيق الانجازات التاريخية في ظل قيادته الحكيمة بزعامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام.. ولابد لأي مسؤول أن يأتي الى هذه الصحيفة الناطقة باسم المؤتمر، وأنا اتشرف بدعوتكم واشكر كل العاملين في الصحيفة الناطقة باسمنا جميعاً.**

وبالنسبة لما تساءلتم حوله فإننا نريد أن نقراه بواقعية للأحداث وبالنظر لأي من يكون «الحوثي» أو «الخبجي»، «المغطري» أو «عناصر القاعدة» او كل من خرج على القانون والدستور أين درس أولئك ستجد الجميع لم يدرس بمدرسة يمنية .. وأنا شخصياً أجريت دراسة على السجناء اليمنيين في جوانتانامو ولم أجد أياً منهم درس في مدارس يمنية على امتدادها منذ عام ٩٠م على الأقل وهو تاريخ قريب جميعنا عايشه وشهد تحولاته التاريخية العملاقة سواء في مجال الديمقراطية أو التنمية أو التحولات في بنية التربية والتعليم وفي فلسفتها وغيرها من المجالات.. بمعنى أن الخارجين على القانون سواء انفصاليين أو متمردين أو إرهابيين لم يكن لهم علاقة بتعليمنا وبمدارسنا، كل أولئك درسوا في الخارج.. وأتى الى قضية الذين يخرجون مع أولئك في فعاليات غير وطنية وخاصة في بعض المحافظات الجنوبية كالضالع ولحج وأبين، فلدي تقارير شبه يومية بخصوص هذه القضية، هناك قيادات انفصالية تأتي لإرغام الطلاب على الخروج في الحصيلين أو طور الباحة أو الملاح وفي بعض مدارس أبين، وتم اتخاذ إجراءات رادعة من قبل الإدارات التعليمية، لكنها اثبتت لنا أن الخروج لم يكن سلوكاً تربوياً إطلاقاً، لأننا لم نجد من التربويين من يتبنى السلوك المتحرف.

واقول: إن المدارس التي يحصل فيها بعض تلك المظاهر مازالت قادرة على أن تردع كل من يحاول الإساءة للمدرسة فكل من أنزل العلم الجمهوري تم اتخاذ إجراءات حاسمة وحازمة ضده، والمتتبع للمدارس التي حصلت فيها اعتداءات على العلم سيجدها إما مدارس غير مسورة أو غير محمية أمنياً ما جعلها عرضة لتلك الأعمال، وعندما يأتي شخص ويكتب شعارات وألفاظاً وعبارات مسيئة على خارج سور المدرسة لا يعني أن المدرسة بطاقمها معنيون بشكل مباشر، لكننا لا نعفيهم من مسؤوليتهم التربوية ومن قيادتهم للمجتمع، ومن عملية التوعية، ولهذا فالوزارة استجابت للكثير من الدعوات وتتبعنا منها لخطابات الرئيس التربوية منذ توليه الحكم والتي بلغت ٤٠ خطاباً آخرها عام ٢٠٠٨م تكلم فيها عن تنمية قيم الولاء الوطني في المناهج فعملت وزارة التربية والتعليم دراسة علمية عميقة شخصت وحللت قيم الولاء التي يفترض أن تنميه المدرسة وأيضاً الإشكالات ما أنواعها ومعاييرها.. وقسمتها الى خمس مجموعات ثم تم التحكيم من قبل خبراء قاموا بتحليل المناهج ونسبة وجود قيم الولاء وتنميتها وكان التحليل بحيادية على مستوى المادة والصف وتم وضع المقترحات التي ستهتم بها الوزارة.

ما أريد قوله هو أن المدرسة لم تعد العامل الوحيد المؤثر في المجتمع.. فعندما يقارن الناس بين المدرسة بالأمس واليوم ينتصرون لمدرسة الأمس ولجودة التعليم.. لكن أنا أقول إنه ما كان صالحاً للفترة السابقة لم يعد مجدياً اليوم، فابرز العوامل التي كانت مؤثرة على الفرد المدرسة، فالمدرس كان الفقيه في القرية هو الذي يكتب البصاير والرسائل ويقرأ الجوابات وهو الذي يكتب الاحكام وهو الذي يخطب الجمعة و يكتب عقد الزواج يعني المدرس كان قيمة كبرى له احترامه، والطلاب كانوا يهابونه ولا يمكن أن يجلسوا في مكان هو سيمر منه، أما اليوم لم يعد المدرس كذلك ليس لأنه انهار، بل لأن الحياة تغيرت ودخل التلاميذ أصبح متغيراً والمجتمع أصبح له ثقافة واسعة.. بالأمس كان الطالب ينذهش من المدرس وما يتلقاه منه اما اليوم فالطالب أصبح لديه انترنت.. موبايل.. تلفزيون.. MB3 – البلاستشن.. الصحف.. وعنده الكثير من الوسائل المؤثرة التي لاتستطيع المدرسة أن تضاهيها أو ان تتجاوزها.. الطالب يقعد في المدرسة أربع أو خمس ساعات، لكنه لو قعد في الانترنت ساعة سيتعلم أشياء لا يمكن أن يتعلمها من المدرسة إطلاقاً.. هذه كمناهج خفية تعمل على زرع أفكار وقضايا وتنمية ميول واتجاهات لا يعلمها المعلم أساساً لأنه لا يعلم ماذا تعلم الطالب في الانترنت، والاشكالية والخطورة تكمن هنا.. ومن أبرز العوامل أيضاً المسجد والأسرة والاصدقاء والأحزاب وكلها تؤثر على الطالب اليوم في تنمية ميوله، وبهذا أصبحت المدرسة أضعف مما كانت عليه سابقاً بشكل كبير وهي حقيقة لا ينكرها أحد.

المواطنة الصالحة

أنا كنت مع وزراء التربية العرب بداية الشهر الجاري في مسقط ووجدت الجميع يتكلمون بخصوص المواطنة الصالحة وتنمية الميول والاتجاهات، الكل مجمع على أن دور المدرسة لم يعد ذلك الدور الكبير، ما فاجأني أن الدول الخليجية كافة تعاني من المشكلة وبنسب متفاوتة، وربما تكون في بلادنا أكثر لأسباب ثلاثة: الحرية الموجودة التي تجعل الكل يكتب عن هذه المشكلة ويعبر عنها بأشكال مختلفة، سواء بالمظاهرات او الاعتصامات أو خروج على القوانين، وحتى الكتابة الصحفية لا تكون مشذبة لعدم وجود ميثاق شرف لذلك، وهذا ما جعل الموضوع مفتوحاً للتعبير.. السبب الثاني: نتيجة أعمال المتمردين الحوثيين التي ساعدت وشجعت الآخرين على التجرؤ بالخروج على النظام والقانون وهي للعلم ثقافة أكثر منها عسكرية.

السبب الثالث: الانفتاح الموجود وغير المقنن .. فما يحدث اليوم من طفرة علمية بوجهها في بلادنا أول جيل متعلم بعكس بقية الدول، فمصر على سبيل المثال يواجهها الجيل الثالث في التعليم ومثلها العراق ولبنان التي ظهرت الاحزاب في منتصف القرن الماضي، وهذا ما جعل تلك الدول أكثر مقاومة للاختلالات وعملت على تحصين الناس من أي شيء جديد، إذاً نحن أول جيل خريج من الجامعة يتعرض لمثل هذه الطفرة كما ان دخولنا المفاجئ في مجال الحريات أدى الى خروج كثير منا على قيم الحرية نفسها ومشروع التكنولوجيا أدى الى الاستخدام السيئ للتكنولوجيا.. وهذا عكس بنفسه على أداء أبنائنا الطلاب.

□ محمد أنعم: وماذا عن الإجراءات والمعالجات المتخذة من قبل وزارتكم؟

– **الوزير: نحن ندرك هذه التحديات، والسيطرة عليها ليست مسؤولية وزارة التربية وحدها، لكن نحن نستشعر أن دورنا يجب أن يكون أكثر فاعلية وأكثر قدرة ووجوداً.. فعلى المستوى الوطني قمنا بإعادة النظر في جملة القيم التي كانت موجودة في المناهج بحيث نعززها بشكل أكبر، لأن المرحلة تتطلب ذلك في ظل التحديات الراهنة المتمثلة في الخروج على القوانين والثوابت الوطنية والدينية.. وهذه الثوابت تمثل الأساس الذي تبنى عليها التربية والتعليم والخروج عليها يمثل خطورة كبيرة على المنظومة التربوية، وبالتالي بدأنا نعيد النظر في بنية المناهج إجمالاً بحثاً عن مكامن القصور.. فعلى سبيل المثال لا يوجد عندنا تربية وطنية لطلبة القانون يقسميها العلمي والأدبي وقد وجه رئيس الوزراء الاسبوع الماضي اضافة مادة التربية الوطنية إلى مناهج الثانوية، ومن إجراءاتنا العلاجية أيضاً متابعة ما يحدث في المناطق التي تتعرض لاشكالات وذلك من خلال مقترحات مديري مكاتب التربية في المحافظات وقد عملنا بها وفعلنا دور التربية، فعلى سبيل المثال كان لنا تجربة متميزة في «حبيل جبر» حيث عملنا على تفعيل قطاع التربية لمدة ٤ أشهر بشكل يومي من خلال لقاءات مستمرة، مع مجالس الآباء والأمهات ومع الشخصيات الاجتماعية وجعلنا المدرسة عبارة عن مركز للحديث عن الوحدة وقيم الوحدة والحديث على جواز الاختلافات الحزبية تحت سقف الثوابت .. الثورة .. الجمهورية.. الوحدة، وهذه التجربة نعمل على تنفيذها في ٧٠ مديرية، وفي نفس الوقت غيرنا كثيراً من مديري ومديرات المدارس الذين لم يكن لديهم مواقف إيجابية أو فاعلة، ففي الضالع تم تغيير ١٥٧ مدير مدرسة بطريقة علمية مهنية ليس لها ابعاد أساسية فمحافظ الضالع ومدير مكتب التربية عملا معايير مهنية بحتة تشمل قيم الولاء الوطني تم على إثرها تغيير المديرين.. وليس كل من تم تغييره بسبب الولاء فهناك من تم نقله وهناك من تغير بسبب مواقفه السلبية، وحقيقة لم نسمع مشاكل كثيرة في مدارس الضالع.**

□ مداخلة أنعم: في لحج سمعنا كثيراً..

– **الوزير: في لحج عندنا مشكلة أساسية هي في المجلس المحلي.. هذا المجلس غير فاعل غير منسجم .. كل ذلك لم يمكّن مكتب التربية من اتخاذ قرارات جريئة وقوية كالتي اتخذت من محافظة الضالع.. أنتم تعلمون أن تغيير مديري المدارس والإدارات التعليمية أصبح من اختصاص المجالس المحلية، فوزير التربية لا يستطيع أن يغيّر مدير مدرسة ولا مدير مكتب تربية بالمديريات، لأن الصلاحية أصبحت للمحليات، وبالتالي كانت الإشكالية في لحج كبيرة لعدم انسجام وتجانس المجلس المحلي فيما بينهم، وهذا ما أدى الى خروج الكثير على القوانين وعدم اتخاذ الإجراءات الحازمة ضدهم، أما في أبين فالمشكلة اقل بروزاً.**

تم تغيير 157 من مدراء مدارس لمواقفهم السلبية من الثوابت

نصرف أكثر من 4 ملايين دولار مرتبات وتغذية لطالبات لحج سنوياً

□ مداخلة توفيق الشرعبي: هل اتخذتم إجراءات بحق المدرسين الخارجين على القوانين؟

– **الوزير: كل من ثبت تورطه وخروجه في أعمال تخريبية سواء مدير مدرسة أو وكيلاً أو مدرساً أو أي تربوي سيتم شطبه من كشوف الوزارة وبالتالي أصدرنا توجيهات لمكاتب التربية في المحافظات موافاتنا بالكشوف لاتخاذ الإجراءات، لأن هذه مؤسسة تربوية، الحرية الشخصية فيها لا تتعدى ما هو مسموح به في الدستور.. فإذا كان المدرس لا يؤمن بالثوابت الوطنية لا يصلح أن يكون مدرساً.. وإذا كان التربوي لا يؤمن بثوابت التربية فلا يمكن أن يستمر تربوياً وبالتالي الزمنا كل مديري مكاتب التربية في المحافظات وعلى وجه الخصوص التي فيها مشاكل بأن كل من يثبت أنه مارس نشاطاً خارج إطار النظام والقانون لابد أن يتحمل مسؤوليته بشكل كامل، وأتوقع خلال هذا الاسبوع صدور قرارات أكثر جرأة.**

□ مداخلة الشرعبي: يقال إن تنظيم القاعدة استغل عدم توافر مدرسين في وادي رفض –محافظة شبوة– لممارسة نشاطه؟

– **الوزير هذا تسطيح للقضية.. وشبوة من أكثر المحافظات في عدد المدرسين.**

الاشكالية في المحليات

□ الشرعبي: ماذا عن المنقطعين؟

– **الوزير: هناك تفويض حكومي من وزراء التربية والمالية والخدمة للمحافظين بأن من انقطع عن عمله بفصل ويوظف بدلاً عنه دون الرجوع لأي وزير.. ولم يقم أي محافظ بفصل المنقطعين سوى محافظي صنعاء وعمران، وبأعداد محدودة وكذلك محافظ المحويت وربما تتبعهم أمانة العاصمة، وللعلم أن التوجيهات لها أكثر من سنة.. إذاً الاشكالية تكمن في معرفة الصلاحيات، الآن لدى السلطات المحلية صلاحية اتخاذ قرارات ليس فقط نقله من وظيفته وإنما فصله بشكل كامل دون الرجوع للمؤسسة المركزية.**

□ مداخلة من أنعم: هل هناك تغيير لمديري المراكز أو المدارس؟

– **الوزير: بالتأكيد، فهناك مدرسون شاركوا مع المتمردين ولدينا كشوف باسمائهم وبالتالي هؤلاء لا يمكن أن يكونوا مدرسين ولا يمكن أن ينتسبوا بعدها الى وزارة التربية والتعليم تحت أي مسمى، وسيتم أسقاطهم من كشوف التربية، حيث لا مكان لهم فيها.. التغيير وارد .. فعندما يستقر الوضع لدينا استعدادات وحلول لكل شيء من أجل إنجاح العملية التعليمية بشكلها الصحيح.**

□ مداخلة أحمد غيلان: وماذا عن طلاب الثانوية العامة بصعدة هل ستتأخر امتحاناتهم؟

– **الوزير: كل شيء سنعالجه في حينه، فالاستعدادات موجودة، وطلاب الثانوية جزء من مشكلة سنحلها بآليات تحفظ القضية التربوية، وتحفظ للطالب حقهم، وتأخير الامتحانات قد يكون أحد الخيارات وما ينطبق على صعدة سينطبق على مديرية حرف سفيان.**

الفترة الانتقالية والائتلافية أفسدت التعليم

■ **أجاب وزير التربية والتعليم على تساؤل تقدم به محمد أنعم يتعلق بالاختلالات في قدرات المعلمين وهي قضية لم يسبق التحدث عنها حيث قال:**

– هذا السؤال أجبت عليه بعمل رؤية تحليلية مع مدير عام الموارد البشرية.. لقد تابعنا التوظيف من عام ١٩٧٠م الى ٢٠١٠م.. وكيف تم التوظيف، فوجدنا ان ١٢٦٥٠٠ معلم ومعلمة تم توظيفهم في خمس سنوات من ٩٢–٩٧م ويجب ملاحظة هذه الفترة وقراءتها بعناية.. هناك ٩٢٩٠٠ من أولئك الموظفين ما دون الجامعة أي ثانوية عامة ومعاهد.. إذاً هذا هو الخلل الذي اعترى العملية التربوية، وغيّب الجودة التعليمية التي يتحدث عنها الجميع اليوم.. وعندما يتم قراءة الخمس السنوات – اي فترة التوظيف – سيجد أنه من عام ١٩٩٢م الى ١٩٩٤م كانت فترة التقاسم مع الاشتراكي ومن عام ٩٤ – ٩٧م هي فترة الائتلاف مع الاصلاح ، ومن ٩٢ الى ٩٧م هي فترة المعاهد العلمية.. إذاً لو قرأنا الخارطة السياسية لهذا التوظيف الكبير الذي لم يحدث في تاريخ اليمن نهائياً ستلاحظون الفساد السياسي بعينه.. وعندما تأتي لعمل أي نوع من التحليل ستجد أن الاختلال في العملية التعليمية تم بين عام ٩٢ الى ٩٧م .. وكل المشاكل التي نعانيها اليوم هي نتاج طبيعي لهذا الاختلال سواء كانت توجهات سياسية أو فكرية أو غيرها.. لأنه عندما توظف ١٢٦٥٠٠ يعني بمعدل مرتفع جداً.. نحن نوظف حالياً ٤٨٠٠ كل عام في المجال التربوي خلال ١٠ سنوات يتم توظيف ٤٨٠٠٠ معلم ومعلمة.

كما أن المتتبع لتوظيف أولئك المعلمين سيجد أنه تم بناءً على التقاسم والعبث وبعيداً عن المعيارية والتأهيل، وهذه هي النتائج الماثلة اليوم على الساحة..□

□ مداخلة أحمد غيلان: هناك قضايا فنية بحتة ترتبط بوزارة التربية ولا يمكن أن تتفق مع الصلاحيات التي أعطيت للمجالس المحلية بخصوص القضية التربوية.. هل لديكم مراجعات بما يتعلق بالصلاحية التي لا تتفق مع الجوانب التربوية؟

– **الوزير : الحقيقة نحن في وزارة التربية نعاني من بعض التصرفات غير الناضجة لبعض المجالس المحلية، وأنا اتحدث عن البعض بمعنى أن هناك مجالس محلية ناضجة، لكن في الغالب هناك تصرفات غير ناضجة مثل قضية تعيين مدير مدرسة.. فنحن أصدرنا قراراً نحدد فيه من هو مدير المدرسة ومدير المنطقة التعليمية وما الشروط وأصدرنا تعليمات عن عدد الكوادر في المناطق والمراكز التعليمية وحتى الآن قلة قليلة من المحافظات من سعت لتطبيق هذه السياسة التعليمية والكثير لم يستوعبوا المهمة.. وزارة التربية ستقدم ورقة الى المؤتمر العام للمجالس المحلية تفند فيها كل القضايا التي تسبب اشكالات على العمليات التربوية.**

□ مداخلة الشرعبي .. ماذا عن قضية التوجيه؟

– **الوزير: قضية التوجيه تم حلها تماماً، لكن لاتزال آثارها وتبعاتها قائمة، حيث لاتزال القضية لدى مجلس النواب والمحكمة أيضاً، ومن يريد أن يكون موجهاً وهو لا يصلح لذلك.. لكن لا يمكن أن نداهن في قضية التوجيه ، المعايير واضحة وعادلة ولم نستهدف فيها لا حزباً ولا منطقة ولا طائفة ولا جهة.. ما استهدفناه هو إصلاح العملية التربوية والتعليمية فقط.. وإذا كانت المعايير فيها بعض العيوب لكنها تظل في نظر الجميع عادلة، قد تكون ظالمة لواحد أو لاثنين لكنها عادلة لمائتين واثنين وستين الف معلم ومعلمة..**

لن نعيد التجربة

□ مداخلة عبدالملك الفهيدي: أخذت منك تصريحاً قبل ثلاث سنوات حول تغيير نظام التعليم الثانوي.. أين وصلتم بهذا الشأن؟

– **الوزير: أنا أريد أن أتطرق لقضية قبل أن أجيب على سؤالك.. القضايا في التربية ليست مجرد البدء بإجراءات، فمثلاً بدأنا مع المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي بتطوير مادتي الرياضيات والعلوم عام ٢٠٠٢م، هذا العام بدأ تطبيقه في المملكة العربية السعودية من الصف الأول حتى الثالث يعني أخذ الوقت ثماني سنوات ومازال تجريبياً.. أي أن القضايا التربوية تأخذ مداها في التغييرات الاصلاحية.. إذاً عندما نتكلم عن توجهات وخطط وبرامج لا تتوقع تنفيذها بمجرد استكمالها، لأن لها علاقة بالمستقبل، فبعد أن أخذت مني ذلك التصريح صدرت استراتيجية تطوير التعليم الثانوي بعد إعداد ودراسات وحشد الجهود لتمويلها بعد أن أقرها مجلس الوزراء، وقد تم الحصول على ما يقارب ١٣٠ مليون دولار للبدء بتنفيذها، علماً أن الاستراتيجية بحاجة الى ٥٠٠ مليون دولار، والآن سنبدأ باختيار مدارس أنموذجية في ٩ محافظات وأيضاً تدريب المعلمين والمعلمات، ونحن الآن في الخطوات التي سننجز فيها قضية التشعيب.. وقد تقدمت بمقترح لمكتب التربية في دول مجلس التعاون خاص بالتعليم الثانوي وقد تم عقد مؤتمر في دبي مطلع الشهر الجاري.. أساساً عندما نخطو نحو قرار حاسم يتعلق بنمط التعليم فأنت تتحكم بمصير النظام التعليمي كاملاً.. نحن نؤمن بأن الآليات القائمة الآن لم تعد المثلى ولكي لا نعيد التجربة يجب أن ندقق في توجهاتنا وندرس التجارب القائمة لدى الآخرين، فمثلاً الاخوة في مصر لديهم ثلاث تجارب وفي الكويت تجربتان، وفي السعودية لديهم ثلاثة أنظمة تعليمية في نفس الوقت وإمكاناتنا لا تسمح لنا بالتجريب ولسنا متباطئين في توجهاتنا.**

□ مداخلة غيلان: يعني أن تغيير نظام التعليم الثانوي سيتطلب تغييراً في مخرجات كليات التربية؟

– **الوزير: لن يكون القرار من قبل وزارة التربية فقط كل المؤسسات التعليمية لن تكون غائبة عن اتخاذ هذا القرار.. الطالب وولي الأمر والجامعة والمعلم والموجه والدكتور كل هؤلاء وغيرهم سيشاركون في اتخاذ مثل هذا القرار، والحيثيات سيطلع عليها المجتمع بمختلف شرائحه، فالقرار السليم نتيجة التشاركية وأصحاب المنفعة.**

□ مداخلة أنعم: ماذا قدمت الوزارة للمعلمين الذين يحترقون ليل نهار؟

بالنسبة لما تحقق للمعلمين فإن الوزارة كانت أكثر الوزارات حرصاً على تطبيق استراتيجية الأجور والمرتبات، ولو أن جهة ما صرفت في ديسمبر ٢٠٠٥م مبلغ ٦ مليارات ريال وفي ليلة العيد لقيل في انجازها ما لا يقال في أي انجاز.. فقد صرفنا بدل طبيعة عمل كأول مؤسسة وبالبات خاصة بالتربويين، ولم يسع معنا أحد سوى نقابة المهن التعليمية، ولو كان حزباً قام بهذا العمل لقالوا فيه نفائس الاقوال واوصلوه الى الفضاء.. كذلك قمنا بإلغاء اكثر من ٥٠٠ أمين صندوق كأول مؤسسة تقدم على ذلك من أجل ضمان وصول كافة المستحقات للمعلمين دون أن يُستقطع منها شيء، هذا الكلام أيضاً لم يتكلم عنه أحد من الذين يكثرون الانتقادات ولانزال نواصل خطواتنا من أجل ان يستلم كافة المنتسبين لوزارة التربية على طبيعة العمل.. فلاخ نائب رئيس الجمهورية المناضل عبدربه منصور هادي والأخ عبدالرحمن الاكوع وزير الدولة أمين العاصمة ونقابة المهن كان لهم الدور الأساسي في هذا الموضوع وهو إنجاز غير عادي وقد صرفنا بدل طبيعة العمل منذ ٢٠٠٧م لا تقل عن ٢٥٠ مليار ريال.

وما يستلمه المعلم أقل مما يستحق لكننا نتحدث في حدود إمكانات دولة اقتصادها ضعيف، النمو السكاني فيها متزايد بشكل كبير، فيها عجز موازنة، فيها كم هائل من الموظفين، فيها دعم للنفط، وشحة في

تعاملنا بحزم مع المـدارس التـي لا ترفـــــــع

■ **وفي رده على تساؤل للزميل أحمد غيلان بخصوص المدارس الأهلية التي أصبحت مصدراً لاستيعاب الأفكار غير الناضجة أو كبديل للمعاهد العلمية قال الجوفي:**

– بالنسبة للمدارس الأهلية فنحن نشجع الاستثمار في التعليم باعتباره يساهم في حل المشكلة، فالقطاع الأهلي والخاص خلال الخمس سنوات الماضية وفر على الدولة تقريباً ٥٥ مليار، وبالتالي من الناحية الاقتصادية أمر جيد، أما فيما يتعلق بخطورة التعليم الأهلي فقد أصدرنا قانون التعليم الأهلي والخاص سنة ٩٩م ولم تصدر له اللائحة التنفيذية الا في عام ٢٠٠٦م، ولم يبدأ تطبيق اللائحة التنفيذية من قبل المجالس المحلية الا في عام ٢٠٠٨ والاشكالية تكمن في الاشراف.

وأضاف بأن ماقبل عام ٢٠٠٣م كان هناك مناهج متعددة داخل هذه المدارس بل إن تلك المدارس كانت تصدر شهادات ثانوية، ووزارة التربية والتعليم تعمدها، ولم تكن الوزارة الا شاهداً على تخرج الطالب ولم يكن لها دخل في العملية الامتحانية ولا بعملية التربية والتعليم، وبعد ذلك تم إلغاء جميع المناهج في المدارس الخاصة في عام ٢٠٠٣م وتم اعتماد منهج وزارة التربية والتعليم ..مشيراً إلى أن الوزارة أصبحت تشرف على امتحانات التعليم الأساسي والثانوي في هذه المدارس، وهي من تصدر الشهادات وهذا لم يحدث إطلاقاً قبل ٢٠٠٤م.. وجميع المدارس تخضع لهذا النظام.

وأكد وزير التربية والتعليم بأن هناك اختلالات من قبل بعض المدارس، ومن ذلك عدم رفع العلم الجمهوري وترديد النشيد الوطني، وقد تم متابعتها، وقال: الآن جميع مدارس التعليم الأهلي ترفع العلم الجمهوري وتؤدي النشيد الوطني، وهناك لجان تنزل بشكل دائم، وإذا

طلابنا في الأردن يطالبون بمستحقاتهم المالية

■ **ناشد طلابنا في الأردن وزارة المالية بصرف مستحقاتهم المالية للربع الأول ٢٠١٠م.. وجاء في المناشدة التي تلقتها «الميثاق» عبر الايميل: لقد حصلنا على قرارات وزارية وتم اعتمادنا مالياً برسوم دراسية وبمساعدة مالية ابتداء من الربع الرابع ٢٠٠٩/٢٠١٠م وقد سافرنا إلى الأردن للدراسة بموجب مخاطبة وزارة التعليم العالي للملحقية الثقافية اليمنية في الأردن، وتم انتظامنا بالدراسة ابتداء من الفصل الدراسي الأول ٢٠٠٩/٢٠١٠م واستلمنا الربع الرابع ٢٠٠٩م، ولكن لم نستلم الربع الأول ٢٠١٠م مع أنه تم الصرف لبعض الطلاب لهم نفس حالاتنا وجاءوا بنفس كشوفات المخاطبة للعام الحالي.. مع العلم إن انتظارنا طال ولم ندخر جهداً في المعاملة مابين الملحقية الثقافية في الأردن ووزارة التعليم العالي.**

وطالبوا وزيري التعليم العالي والمالية بصرف مستحقاتهم للربع الأول ٢٠١٠م أسوة بزملائهم الطلاب.□

تدريب ٢٨ معلماً على أساليب دمج الإعاقة السمعية في التعليم

رداع - محمد صالح المشخر

■ **اختتمت بمدينة رداع –محافظة البيضاء– دورة تدريبية حول طرق وأساليب دمج الإعاقة السمعية في التعليم العام لمعلمي ومعلمات المدارس الحكومية ومدرسة الأمل بجمعية الصم والبكم في مدينة رداع.**

وهدفت الدورة– التي نظمها فرع الصندوق الاجتماعي للتنمية لمحافظتي البيضاء وذمار– اكساب ٢٨ مشاركاً ومشاركة مهارات وخبرات في مجال التعرف على طرق وأساليب عملية الدمج وبرامج التدخل المبكر وخدمات ذوي الإعاقة السمعية ، وكذلك توضيح المفاهيم الأساسية للتربية الخاصة وتعريف مفهوم الدمج وأنواعه ومقارنة بين إيجابيات عملية الدمج وتحديد الأسس التي يجب مراعاتها عند عملية تخطيط الدمج بعد خطة ذوي الإعاقة السمعية بمدارس مديريات رداع ومساعدتهم على التفوق وتنمية قدراتهم ذاتياً.□

د/بن حـــــــــبـ

كتابة تاريخ جامعة عدن ســـــــيش

■ **شدد الدكتور/عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن على أهمية اضطلاع جامعة عدن باعتبارها إحدى المؤسسات الأكاديمية المهمة والرائدة في الجمهورية اليمنية بتوثيق تاريخها وحفظه من الضياع وإضافته للذاكرة المكتوبة للشعب اليمني وذلك في ظل المناخ الرحب والمنفتح الذي أوجدته الوحدة اليمنية المباركة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.**

موضحاً في اجتماع ضم لجنتي كتابة تاريخ جامعة عدن وكلية التربية عدن، إلى أن فكرة التوثيق والحفظ تعرضت خلال الفترة الماضية لكثير من الإهمال وعدم الاهتمام مما هدد بضياع جزء مهم من تاريخ بلادنا، غير أنه لا يجب الوقوف عند ذلك بل ينبغي العمل والبحث والتقصي وجمع